

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموافقة على اتفاقية القرض والضمان الخاصة بمشروع تنمية واستغلال حقل غازات أبرقير البحري بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والوقعة في الكويت بتاريخ ١٤/٧/١٩٧٣ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاقية القرض والضمان الخاصة بمشروع تنمية واستغلال حقل غازات أبرقير البحري بين جمهورية مصر العربية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والوقعة في الكويت بتاريخ ١٤/٧/١٩٧٣ ويعمل به اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ما

اسماعيل فهمي

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٦ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛
وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ بشأن تنظيم البدلات الإضافية والتعويضات التي تمنح للعاملين المدنيين والعسكريين الممثلين بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / محمد أنور عبد المعطي ، وكيل للجهاز المركزي للمسابقات بدرجة وكيل أول مع منحه المرتب وبدل التمثيل المقررين لتلك الدرجة .

مادة ٢ - على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار ما

مدير إدارة الجمهورية في ١٥ الحرمية ١٣٩٤ (٧ يناير سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

٢ - يقدم الضامن إلى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص أو الأشخاص الذين سيؤمون نيابة عن الضامن باتخاذ أي إجراء أو التوقيع على أي مستند طبقا لهذه الاتفاقية ، مع تنازح من توقيع كل منهم .

٣ - يمثل الضامن في اتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقا لما نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها الضامن يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل الضامن المذكور ، أو أي شخص ينييه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط أن يكون من رأيه أن التعديل أو الإضافة تبررها الظروف وليس من شأنها أن يزيدا التزامات الضامن زيادة كبيرة . ويتخذ توقيع ممثل الضامن على التعديل أو الإضافة قرينة على أنه ليس فيها ما يزيد التزامات الضامن زيادة كبيرة .

(المادة العاشرة)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد نفاذ اتفاقية القرض .

(المادة الحادية عشرة)

تقضى هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها عندما يتم مداد القرض بالكامل مع فوائده المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .
التناوين الآتية محددة إعمالا للفقرة (١) من المادة التاسعة :

عنوان الضامن :

وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

أقاهرة - جمهورية مصر العربية .

عنوان الصندوق :

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت .

العنوان البرقي :

الصندوق - الكويت .

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في الكويت ، في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلا ، وتعتبر جميعا مستندا واحدا .

عن الصندوق الكويتي

عن

للتنمية الاقتصادية العربية

جمهورية مصر العربية

رئيس مجلس الإدارة بالوكالة

المفوض في التوقيع